مقابلة

جورج شاهين

شيّا عن التمديد لـ"اليونيفيل" ولاية أخيرة: تغيير قواعد الإشتباك وتدخّل دولي أكبر

فرض قرار مجلس الامن الذي صدر في 28 آب الماضي في شأن التمديد مرة اخيرة لولاية قوات الامم المتحدة الموقتة "اليونيفيل"، قراءة جديدة لطريقة تعاطي المجتمع الدولي مع الوضع في جنوب لبنان. لذلك تعددت المخاوف من التداعيات اذا لم تنجز التحضيرات الكافية لملء اي فراغ بعد انسحابها

في مقاربة لهذه الملف، لا بد من تفنيد الظروف التي أملت هذا القرار بأبعادها القانونية الدولية والسياسية والديبلوماسية. "الامن العام" التقت العميد الركن المتقاعد الدكتور رياض شيا.

■ ما اسباب قرار انهاء مهمة اليونيفيل في آخر العام المقبل؟

□ كان الهدف من نشر قوات الامم المتحدة الموقتة في لبنان (اليونيفيل)، هو تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية، استعادة الامن والسلام الدوليين في الجنوب، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على المنطقة. الا ان مجلس الامن قرر بموجب القرار 2790 في 28 آب 2025، تمديد انتداب هذه القوات للمرة الاخيرة لغاية 31 كانون الاول 2026، ليبدأ خفض قواتها وانسحابها بشكل منظم وآمن في غضون سنة، منهيا بذلك مهمتها التي استمرت قرابة 50 عاما. وقد طرح هذا الاجراء التساؤل عن اسبابه المباشرة وغير المباشرة

1 ـ الاسباب المباشرة:

• ضغوط سياسية من اسرائيل والولايات المتحدة، كان نتيجتها تبني مجلس الامن بالغالبية لهذا الاجراء، عبرت عنه السفيرة الاميركية في الامم المتحدة دوروثي شيا بأنها المرة الاخيرة التي ستدعم فيها بلادها التمديد. في المقابل، رحبت اسرائيل بالقرار وبالدور الاميركي للوصول الى هذا الموقف.

• فشل اليونيفيل في تنفيذ مهامها، اذ اعتبر انها لم تتمكن من ازالة الاسلحة ومنع سيطرة حزب الله وتحقيق السلام في المنطقة، مكتفية بمهمة المراقبة والتبليغ بدون تنفيذ فعلي.

• ازدياد نسبة الحوادث ضد عناصرها وتراجع مستوى امانها بعدما تعرضت لهجمات متكررة من إسرائيل، سواء بقصف نقاط المراقبة بصورة متعمدة والقاء القنابل قربها واصابة افرادها.

2 ـ الاسباب غير المباشرة:

• رغبة اسرائيل في التصرف والممارسة في منطقتها من دون رقابة دولية. فهي ترى وجودها ثقيلا عليها وشاهدا على انتهاكاتها المتواصلة لسيادة لبنان وللقانون الدولي. وقد تصدت لانتشارها ومنعت وصولها الى الحدود الدولية عام 1978 رغبة منها في استمرار الاحتلال وعدم تنفيذ القرار 425 القاضي بانسحابها الكامل.

• الضغط على الحكومة اللبنانية لتعزيز فرص الجيش للامساك بالوضع الامني في الجنوب وفي كل لبنان كقوة وحيدة للأمن. من هنا جاءت دعوة فرنسا الى تعزيز قدراته لتفادي أي فراغ أمني. وهو ما دفع الحكومة اللبنانية لاحقا للعمل على خطة لتسليح الجيش ونزع سلاح حزب الله.

• الانفاق المرتفع لمهمتها التي ينظر اليها انها غير فعالة، لا سيما ان الولايات المتحدة تتحمل الجزء الاكبر من ميزانيتها.

• تعرض قوات اليونيفيل للمضايقة واعاقة تنفيذ مهامها ورشقها بالحجارة من قبل السكان الموالين لحزب الله.

■ هل هناك تمايز بين اليونيفيل البرية والبحرية بطريقة التمديد لها؟

□ لا يوجد اي تمايز او اختلاف رسمي ولا فصل في ولاية هذه القوات البرية والبحرية. فالتمديد لها ككل، وذلك جريا على العادة السنوية منذ العام 2006 يوم اضيفت القوات البحرية اليها.

■ هل هناك اي جديد في قرار التمديد الاخير، وهل أجرى تعديلا في قواعد الاشتباك المعتمدة؟

□ بموجب قرار مجلس الامن رقم 2790، جرى التمديد الاخير في 28 آب 2025 لغاية 31 كانون الاول 2026، تليها فترة انسحاب تدريجي ومنظم للعسكريين والمدنيين العاملين لديها خلال سنة كاملة بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية، بهدف جعل الجيش هو المسؤول الوحيد عن الامن في الجنوب. كلفت خلال فترة الانسحاب العام 2027، بمهام حماية موظفيها ومنشآتهم وقوافلهم وعمليات الانقاذ والدعم الطبي. بالنسبة الى قواعد الاشتباك، لم يرد اي تعديل عليها. فهي لا تزال كما نص عليها القرار 1701. اذ في المهمات العسكرية يبقى استعمال القوة في حالات الدفاع النفس وحماية المدنيين وتفادي عرقلة تحركها.

■ الم يتجاهل قرار التمديد النهائي دوافع القلق من سحبها، والقاء العبء تلقائيا على الجيش ليكون في مواجهة قوات الاحتلال الاسرائيلية؟

□ القرار الذي مدد ولايتها للمرة الاخيرة، هو قرار مفصلي ينذر بتحول خطير في طبيعة التوازن الامني على الحدود الجنوبية. فرغم اشارته الى القلق تجاه الانتهاكات الاسرائيلية، تجاهل دوافعها التي لم يعالجها القرار كما يجب، وهي:

• استمرار احتلال اسرائيل لأراض لبنانية، وخاصة التلال الخمس ومعها النقاط الاضافية التي احتلتها لاحقا، واستمرار انتهاكها للسيادة اللبنانية بسيطرتها على المجال الجوي اللبناني.

• استمرار الجمود في تثبيت الحدود البرية، وغياب ضغط دولي حقيقي على اسرائيل للانسحاب من مناطق انتهاكها للخط الازرق ولخط الهدنة ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا وشمال قرية الغجر، وعدم السماح بعودة سكان القرى الحدودية وعرقلة عمليات اعادة اعمارها.

اشار القرار الى هذه الانتهاكات بـ"قلق بالغ"، لكنه تجنب اتخاذ خطوات عملية او مشروطة تلزم اسرائيل تغيير سلوكها. ففي الوقت الذي اشار فيه الى اهمية تطبيق القرار 1701، تغاضى عن الاسباب التي منعت تطبيقه المتكامل طوال 18 سنة. اما اذا كان ممكنا ضبط الوضع قبل مغادرة اليونيفيل، فهو يتطلب ما هو اكثر من

العميد الركن المتقاعد الدكتور رياض شيا.

> **انشاء المنطقة الخالية من المسلحين يعبر عن جوهر القرار 1701 لكنها لم تتحقق طوال 18 عاما**

ترتيبات امنية تقنية، ويشمل توافر ضمانات دولية واضحة بعدم تصعيد اسرائيل ضد لبنان، التنسيق العالي المستوى مع الدولة والقوى الدولية لتوفير الدعم للجيش لحمل عبء مسؤولياته الامنية، وتحريك ملف تثبيت الحدود البرية والغاء "الخط الازرق"، علما ان لا مؤشرات كافية على ان هذه المتطلبات متوافرة حتى اللحظة. اذا كان الانسحاب سيلقي العبء تلقائيا على الجيش، فهو امر صحيح وعملي، وهو السيناريو الاكثر ترجيحا. فلا يمكن تجاهل ان الجيش يعمل بقدرات محدودة، وان اي فراغ تخلفه اليونيفيل قد يسمح لأطراف غير رسمية باستغلاله، مما يعني احتمال ارتفاع وتيرة التوتر في ظل التصعيد الاقليمي. ان قرار التمديد، وان بدا كخطوة تنظيمية، الا انه ينذر بتحول أمني كبير على الحدود، كما ان الجيش سيواجه مسؤولية مضاعفة وخطيرة في منطقة على حافة الانفجار.

■ شجع قرار التمديد قائد اليونيفيل على التنسيق مع مَن يلزم، لكشف الانفاق ومخابئ الاسلحة، وانشاء منطقة خالية من المسلحين، فهل تعتقد ان المهلة المقترحة كافية لإنهاء المهمة؟

□ صحيح ان القرار يشجع اليونيفيل على التنسيق الوثيق مع الجيش، والتمسك بقواعد الاشتباك القائمة وتفعيلها، وهذا يعني ان صلاحياتها لم تتغير جذريا. لكن الدعوة الى التحرك بسرعة في ما يخص التحقيقات بمنع حركتها او اعتراض دورياتها، وكشف الانفاق ومخابئ الاسلحة، يعني ان هناك رغبة دولية في الحد من تحركات حزب الله، وسيلقى العبء على الجيش. الا إذا كان هناك رغبة مبيّتة لتغيير قواعد الاشتباك واستدعاء تدخل دولي اكبر تشارك فيه قوى اخرى. اما عن المنطقة الخالية من المسلحين جنوب الليطاني، فهي تعبير عن جوهر القرار 1701 الذي دعا اليها ولم تتحقق طوال 18 عاما. الجيش يسعى الى توسيع انتشاره في منطقة جنوب الليطاني رغم من عدم تعاون إسرائيل. كما ان الحكومة اتخذت مبادرات رئيسية لاستعادة سيادتها وتطبيق مندرجات اتفاق وقف الاعمال القتالية في 27 تشرين الثاني 2024 والقرار 1701، سواء بقرارها حصر السلاح في تاريخي 5 و7 آب الماضي، وترحيبها بالخطة التي وضعتها قيادة الجيش في 5 ايلول. لكن اسرائيل لا تزال تعرقل الخطة، في غياب الضغط الاميركي الكافي لإلزامها بالموافقة على مضمون خطة المبعوث الاميركي توم براك التي تتضمن ضرورة انسحابها من التلال الخمس تسهيلا لنزع سلاح الحزب سيعقد الامور. لكن ما هو مقدر ان الوصول الى منطقة خالية تماما من اي سلاح غير شرعي، سيبقى هدفا ◄

دونه الكثير من الصعوبات، وقد يكون مرتبطا بتسوية كبرى بين ايران واسرائيل والولايات المتحدة.

■ هل تشكل الاشارة شبه الدائمة في قرارات مجلس الامن الى "الخط الازرق"، خطرا يهدد حقنا في الأراضي المحتلة واحترام الحدود الدولية؟

□ في مقاربتنا للبعدين القانوني والسياسي لهذا الامر في العديد من القرارات الدولية الخاصة بلبنان، لا بد من التأكيد على ان الخط الازرق ليس حدودا دولية، وهو خط انسحاب وضعته الامم المتحدة عام 2000 للتحقق من انسحاب اسرائيل من الجنوب. كما اكدت انه لا يمس الحدود الدولية، بل هو اجراء تقني لتثبيت وقف الاعمال العسكرية. ان التكرار شبه الدائم بالإشارة الى "الخط الازرق" في هذه القرارات، قد يؤدي مع مرور الوقت الى ترسيخ الامر الواقع سياسيا اذا لم يتم التشديد ان الحدود الدولية شيء آخر، لئلا يعتبر المجتمع الدولي ان الوضع الراهن نهائي. المخاطر المحيطة بالأرض المحتلة تكمن في استخدام "الخط الازرق" كذريعة وكأنه حدود، قد يضعف الموقف اللبناني بالمطالبة بما تبقى من اراض

لم يمس قرار التمديد قواعد الاشتباك فهي لا تزال كما نص عليها القرار 1701

محتلة، وان لم نتمسك بحدودنا الدولية قد يتحول المؤقت الى حالة دائمة. فمن وجهة نظر القانون الدولي، لا يمكن ان نفقد حقنا في أرضنا، لأنه مثبت في الخرائط والاتفاقيات الدولية.

■ ما هي الاثار الامنية والاقتصادية والانمائية المترتبة على الجنوبيين نتيجة مغادرة اليونيفيل؟

□ في الاثار الامنية، شدد القرار 2790 على دورها في التنسيق مع الجيش وعلى حرية حركتها، مما يعني تكثيف الضغوط على الاطراف المحلية لوضع حد للاحتكاك الميداني بين الاهالي والدوريات، خصوصا في القرى الحدودية حيث ينظر الى بعض انشطتها بعين الريبة، علما ان أي توتر قد ينعكس على الشعور بالأمن والاستقرار فيها. فرغم الاعتداءات الاسرائيلية، اعتاد الاهالي الامان النسبي الذي قد ينقلب الى القلق في غيابها. اما في الاثار الاقتصادية، فلهذه القوات اثر اقتصادي ملموس في الجنوب منذ 1978، حيث خلقت وظائف مباشرة في مقراتها ومعسكراتها، وغير مباشرة من خلالها انفاقها الكبير في اسواق المنطقة. كما ان تقليص مهماتها وانسحابها التدريجين سيؤديان الى خسارة مداخيل حيوية لآلاف العائلات والشركات المحلية التي تتعامل معها. في الاثار الاجتماعية والانمائية، ساهم وجودها في خلق تواصل ثقافي واجتماعي عبر برامجها المدنية وتمويل مشاريع متعددة وفي البنى التحتية، كالطرق والمدارس والمستشفيات. لذلك يخشى ان ينكمش هذا الدور في منطقة تعاني اهمال الدولة وضعف موازناتها.

■ هل لبى القرار الاخير رغبة رئيس الجمهورية في التمديد لليونيفيل حتى تجهز الدولة قواها؟

□ في خلفية الموقف، دفعت اسرائيل النقاش، بدعم من الولايات المتحدة، الى تعديل قواعد الاشتباك او تقليص مهمتها، بحجة فشلها في منع تحركات حزب الله جنوب الليطاني. في المقابل، أصر لبنان الرسمي على التمديد وعدم تعديل قواعد التحرك من دون تنسيق مع الجيش. الهدف المعلن للبنان الذي عبر عنه رئيس الجمهورية، هو منح الجيش فترة كافية ليعزز انتشاره وامكاناته في الجنوب، بحيث لا يحدث أي فراغ أمني بعد انسحابها. وعليه، إذا كان قصد الرئيس الحصول على وقت كاف لإعداد الجيش، فان التمديد لسنة واحدة فقط لا يعتبر كافيا، نظرا الى حجم التحديات المالية واللوجستية التي يواجهها. وقد لبى مطلبه في منع انهاء مهمتها فورا، ولم يحقق الطموح بمنح لبنان فترة انتقالية اطول لتسلم الجيش كامل المسؤولية.

HIJAZI . CO ALUMINIUM & GLASS
♦ Aluminium
♦ Aluminium Composite Panel
♦ Tempering Glass
♦ Frameless Showers
♦ Curved Tempered Glass
♦ Kitchens
HIJAZI

Main Branch : Ghazieh - Main Street
Tel : 07/224600 - 03/245971 - 03/500087 - Fax : 07/224800